

الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية

إبراهيم ميرغني محمد علي

أستاذ في كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية - السعودية.

سلطان منير الحارثي (*)

وكيل كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض - السعودية.

مقدمة

يعرّف جوزيف روزيناو السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الرسمىون الحكوميون بوعي؛ بهدف تثبيت موقف معيّن في النسق الدولي على نحو يتفق وأهداف محددة سلفاً⁽¹⁾. يتناول هذا التعريف جوانب مهمة في السياسة الخارجية، وهي أنها تتم في إطار سلطة حكومية وبوعي منها بغرض التأثير في البيئة الخارجية لتحقيق هدف ترغب فيه هذه السلطة، وأن هذه السلطة تسعى إلى تعديل مواقف الدول غير المتناغمة مع هذا الهدف. وعادة ما يتم ذلك عبر منهج عمل يتبعه الرسمىون الحكوميون، يتمخض عن برنامج عمل علني يتم اختياره من بين بدائل متاحة يحددها في إطار البيئة الدولية⁽²⁾. بعبارة أخرى فإن السياسة الخارجية للدولة هي تلك التصرفات التي يتم التعبير عنها صراحة من جانب الرسمىين الحكوميين الذين يرمون من ورائها إلى تحقيق أهداف وغايات معلنة. ويرى محمد السيد سليم أن القرار في السياسة الخارجية يتخذ وفقاً لعوامل تحدها خصائص الدولة المعنية؛ وهذه العوامل تتحكم فيها ثلاثة متغيرات، هي:

captain200521@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

James Rosenau, «Moral Fervor, Systematic Analysis, and Scientific Consciousness in Foreign (1) Policy Research,» in: Austin Ranny, ed., *Political Science and Public Policy* (Chicago, IL: Markhan, 1968), pp. 222-223.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، «السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية»، *السياسة الدولية* (تشرين الأول/أكتوبر 1986)، ص 41 - 43.

أولاً: المتغيرات الكامنة في بيئة الدولة الداخلية والخارجية؛ وتعرف بالمتغيرات المستقلة، وتشمل الخصائص القومية التي تحتوي على المساحة وحجم السكان وغيرها، كما تشمل النظام السياسي للدولة والمتغيرات الكائنة في البيئة الخارجية للدولة.

تكمن أهمية الموقع الجغرافي لتركيا في أنه يمثل أحد أهم الممار العالمية لعبور وتصدير الطاقة النفطية والغازية من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا.

ثانياً: المتغيرات المتعلقة بصانع السياسة الخارجية، وتعرف بالمتغيرات التابعة، وترتبط هذه المتغيرات بنظرة صانع السياسة الخارجية إلى المتغيرات الكامنة في بيئة الدولة الداخلية والخارجية؛ وذلك لأن صانع القرار قد يسعى لتحديد هذه المتغيرات لمصلحة قناعاته الذاتية.

ثالثاً: المتغيرات التي تؤثر في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتعرف بالمتغيرات الوسيطة، وترتبط هذه المتغيرات بصنع السياسة الخارجية، مثل: هيكل وعملية صنع هذه السياسة بما في ذلك صنع واتخاذ القرار الخارجي.

خلاصة القول إن السياسة الخارجية للدولة هي عبارة عن ناتج التفاعل بين المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيط⁽³⁾.

مشكلة الدراسة: مثلما كان للعوامل الجغرافية والحضارية تأثير كبير في تشكيل الدولة الوطنية في أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى، فقد أدت هذه العوامل دوراً كبيراً في الصراع حول الهوية بين القوى السياسية في تركيا، وكان لهذا الصراع انعكاساته الواضحة على توجهات سياستها الخارجية.

وجدت الحركة القومية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك مقاومة قوية من تيارات عريضة في المجتمع التركي عندما دعت إلى تحديث المجتمع التركي على النمط الغربي العلماني لتجاوز حالة الضعف التي أودت بالإمبراطورية العثمانية؛ وهو ما جعلها تستخدم الجيش مدعوماً بالمحكمة الدستورية لفرض رؤيتها على مجتمع ظل الإسلام يمثل إرثه الحضاري على مدى سبعة قرون.

كان ذلك إيذاناً ببداية صراع حول الهوية بين التيارات القومية والتيارات المحافظة لازم تركيا منذ مولدها عقب الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، وانعكس على توجهاتها الخارجية. فقد رأت هذه التيارات أن الدعوة إلى تحديث المجتمع يجب ألا تكون على حساب المحددات الجغرافية والحضارية التي تقوم عليها الهوية التركية. وترى هذه التيارات أن على تركيا الاستفادة من محيطها الحضاري في الشرق الذي يشارك الأتراك لغتهم وإرثهم الحضاري الإسلامي، وكذلك الثروات التي تحتجزها هذه المنطقة في تعزيز موقع تركيا في السياسة الدولية بالقدر الذي يساعد

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: دار الجيل، 2001)، ص 4.

على توسيع هامش المناورة لمصلحة سياستها الخارجية في ضوء مفاصلة الأوروبيين قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

أسئلة الدراسة: السؤال الرئيس الذي تثيره هذه الدراسة هو: متى تستطيع تركيا تجاوز دائرة الصراع حول الهوية لتتفرغ لبناء سياسة خارجية تقوم على المصالح؟ يتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1 - ما مستقبل الحركة القومية التركية في ظل تصاعد دور التيارات الإسلامية في سياسة تركيا؟

2 - هل تشهد تركيا تحولات على المستوى الداخلي وبخاصة الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية في حراسة العلمانية؟

3 - ما تأثير التطورات الإقليمية والدولية في الصراع الداخلي من جهة وفي التوجهات الخارجية لتركيا من جهة أخرى؟

فرضية الدراسة: تقوم فرضية هذه الدراسة على أن مستقبل توجهات السياسة الخارجية التركية رهين بنتائج الصراع الداخلي بين القوى السياسية حول الهوية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الدور المتعاظم الذي تؤديه تركيا في السياسة الدولية والإقليمية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ منطقة الشرق الأوسط وتداعيات هذا الدور على الأمن القومي العربي.

أولاً: الموقع الجغرافي لتركيا

من المعروف أن للموقع الجغرافي لأي دولة دوراً واضحاً في سياستها الخارجية، فقد ذهب سبيكمان إلى القول «إن قوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي؛ فضلاً عن مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدد سكانها، وتطورها التقني... وجميعها مقومات استراتيجية ذات وزن في تحديد دور الدولة في السياسة الدولية»⁽⁴⁾. ويقول نابليون بونابرت: «إن الموقع الجغرافي هو الذي يملئ السياسة». وفي معرض خطاباته يقول بنيتو موسوليني الزعيم الفاشي الإيطالي خلال فترة الحربين: «ما كانت السياسة الخارجية أمراً مبكراً، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية»⁽⁵⁾.

تبلغ مساحة تركيا 785,374 كم² يمثل الجزء الأوروبي منها 24,000 كم²، يبلغ طول حدودها البرية والبحرية 6400 كم، وهي لها حدود مع كل من سورية (822 كم) والعراق (331 كم) وإيران (499 كم) ومع بلغاريا (239 كم) وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا (500 كم)، ومع اليونان (205 كم). ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود و1577 كم على البحر

(4) محمد أزهري السماك، السياسة الخارجية: دراسة نظرية (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1988)، ص 75.

(5) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد: الحرية للطباعة،

الأبيض المتوسط و2705 كم على بحر إيجه و172 كم على الدردنيل إضافة إلى 90 كم على البوسفور و927 كم على بحر مرمرة⁽⁶⁾.

هذا الموقع المجاور للاتحاد السوفياتي العدو التقليدي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والقريب من آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والمسيطر على مضائق الدردنيل والبوسفور وبحر إيجه ومرمرة، والذي يطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مكنّ تركيا من تأدية دور مهم في السياسة الدولية؛ إلا أن العامل الجغرافي يبقى قوة كامنة للدولة تعتمد على قدرة صانع القرار الخارجي على الإفادة منه⁽⁷⁾.

تكمن أهمية الموقع الجغرافي لتركيا في أنه يمثل أحد أهم الممارّ العالمية لعبور وتصدير الطاقة النفطية والغازية من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا. ويمر عبر تركيا خط أنابيب بترول كركوك - جيهان الذي ينقل البترول العراقي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وخط غاز إيران - تركيا الذي أنشئ عام 2002 لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا وخط غاز بلوستريم (Blue Stream) الذي يمر تحت مياه البحر الأسود، وينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا والذي أنشئ عام 2005، وخط أنابيب بترول باكو تيليسي - جيهان الذي ينقل البترول من أذربيجان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم أوروبا الذي بدأ عام 2006، وخط أنابيب غاز جنوب القوقاز الذي يبدأ من شاه دينز في أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا لنقل الغاز الأذري والذي بدأ عام 2007، وخط أنابيب غاز تركيا - اليونان الذي بدأ عام 2007 لنقل الغاز من تركيا إلى إيطاليا واليونان. وهناك عدد من المشاريع التركية التي تنقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا إلى أوروبا⁽⁸⁾.

1 - الحتم الجغرافي ودوره في التشكل الحضاري

كان للعوامل الجغرافية والحضارية دور حاسم في تكوين الهويات الوطنية للدولة في أوروبا، وبخاصة في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث أطلقت تلك الحرب، وما أعقبها من عقوبات ضد الدول التي خسرتها، العنان لصراع القوميات. فقد أرجع الساسة والمفكرون في تلك الدول أسباب الهزيمة إلى عدم قدرة القيادات السياسية على استدعاء الماضي الذي مكنّ أسلافهم من بناء أمم شامخة ناهضت غيرها من الأمم الأوروبية من جهة، وإلى فشل تلك القيادات في القراءة السليمة للعوامل الجغرافية السياسية لبلدانهم والإفادة منها في بلورة رؤية استراتيجية تستلهم خططا تساعد على بناء الحاضر والمستقبل من جهة أخرى. ولقد تبلورت تلك الآراء داخل مدارس الجيوبوليتيك التي ظهرت في ألمانيا وإيطاليا والنمسا وغيرها في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد بدأت تنتشر مفاهيم الجيوبوليتيك في ألمانيا بدعم من

WorldAtlas.com, Britannic.com

(6) المصادر:

(7) عبد الحميد الكيالي، «الرؤية الإسرائيلية للتحوّل التركي»، في: بولنت آراس [وآخرون]، التحوّل نحو

الشرق الأوسط، دراسات: 60 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص 108.

(8) جراهام إي. فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (أبو ظبي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 73.

الحزب الاشتراكي القومي - يقوده التيار النازي المتطرف والمتعصب لتعظيم «الجنس الآري» في مواجهة الشعوب الأوروبية الأخرى - كرد فعل للعقوبات التي وقعها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) بموجب اتفاقيات الصلح ضد ألمانيا في قصر فرساي في منتصف عام 1919. واستطاع معهد ومجلة الجيوبوليتيك في مدينة ميونيخ أن يرفدا الحركة القومية الألمانية بفكر يشرّع لاستعمال القوة من أجل التوسع على حساب القوى التي تنافسها وعلى حساب جيرانها، ويدعو إلى بناء دولة ألمانية قوية تليق «بعظمة» الشعب الآري؛ ففي مرحلة لم تتجاوز العقدين استطاع ذلك الحزب استعادة قوة ألمانيا إلى الحد الذي مكنها من إملاء إرادتها على القوى الأوروبية التي كانت قد هزمتها في الحرب العالمية الأولى.

نشأت الحركة القومية التركية في ظل حاجة القوميين الأتراك إلى البحث عن هوية للدولة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية؛ حيث رأوا أن بناء دولة عصرية لا بد له من أن يقوم على الحداثة الأوروبية لتجاوز إحباطات الماضي العثماني.

وفي الوقت نفسه شهدت إيطاليا ظهور التيار الفاشي المتطرف بقيادة موسوليني الذي كان يدعو إلى إعادة أمجاد تلك الدولة إلى ماضيها المتمثل بالإمبراطورية الرومانية التاريخية

المترامية الأطراف، وقد لاقت الشعارات التي رفعها الفاشيون صدى كبيراً مكنتهم من تعبئة الشعب الإيطالي ضد القوى الأوروبية الأخرى⁽⁹⁾.

كما شهدت تركيا خلال تلك الحقبة ظهور حركة قومية تزعمها مصطفى كمال أتاتورك رفعت شعارات علمانية هدفها بناء دولة حديثة متسلحة بالعلم والمعرفة على غرار الدول الأوروبية، كرد فعل على عجز الإمبراطورية العثمانية التي فشلت في الدفاع عن «الوطن الأم» لقبولها توقيع معاهدة سيفر التي فرضها الحلفاء على الإمبراطورية في العاشر من آب/أغسطس عام 1920 والتي تخلت الإمبراطورية العجوز بموجبها عن جميع الأراضي التي كانت تقطنها الشعوب غير الناطقة باللغة التركية، إضافة إلى أراضٍ تقع داخل هضبة الأناضول؛ فانحصرت الأراضي التي تحكمها الخلافة العثمانية في الأراضي التركية تحت حكومة مقرها في إسطنبول⁽¹⁰⁾.

ثانياً: الحركة القومية التركية

نشأت الحركة القومية التركية وترعرعت في أحضان المؤسسة العسكرية للإمبراطورية العثمانية التي تحملت عبء المعارك خلال الحرب العالمية الأولى. فقد كانت النخبة العسكرية التركية تراقب الضعف الذي لازم الإمبراطورية في شتى المناحي وبخاصة العسكرية منها؛ لهذا

Mehmet Akif Okur, «Classical Texts of the Geopolitics and the Heart of Eurasia,» *Journal of Turkish World Studies*, vol. 14, no. 2 (2014), p. 81.

Michael Mandelbaum, *The Fate of Nations: The Search for National Security in the Nineteenth and Twentieth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), p. 61, ft. 55.

جاء رد فعلها ليس مناهضاً فقط للعقوبات التي وقعها الحلفاء في معاهدة سيفر، وإنما كذلك بتحميل مسؤولية الهزيمة للقيادة السياسية والعسكرية للإمبراطورية العثمانية، وقد استفادت من ذلك في تعبئة الروح القومية لدى الأتراك؛ فاتخذت من مدينة أنقرة مقراً لها بعيداً من مركز الخلافة العثماني التاريخي في مدينة إسطنبول، وتمكنت بعد الحرب من خلع السلطان عبد المجيد الثاني آخر السلاطين العثمانيين عن العرش، ووقعت الحكومة التركية الجديدة اتفاقية لوزان مع الحلفاء الأوروبيين وبموجبها تمكنت من تحديد حدود الدولة التركية الوليدة.

وجدت الحركة القومية التركية نفسها بحاجة إلى إعادة صوغ المفاهيم الإسلامية التي ترسخت لدى الشعب التركي خلال مرحلة حكم العثمانيين بأخرى تستوعب دولة تركية قائمة على أساس عرقي، قوامه الأتراك، لكنه يضم شعوباً أخرى تمثل أقليات في ظل دولة موحدة. بعبارة أخرى دولة تركية قائمة على وحدة الجغرافيا تتكون من شعوب متفاعلة لحماية وحدة وطنية تركية ضد المخاطر الخارجية التي تحيط بها.

لهذا عملت الحركة القومية على تفعيل عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة لمصلحة دولة تركية في ظل حكومة مركزية تسعى للاستفادة من العلم والتكنولوجيا الأوروبية من أجل بناء دولة حديثة بعيداً من السياسات التي كانت متبعة خلال حكم الخلافة العثمانية، لذا تبنت الحركة القومية التركية فكرة قيام دولة علمانية ديمقراطية يحرسها الجيش وتحميها المحكمة الدستورية، في مفارقة واضحة لتاريخ الشعب التركي وثقافته. وهذا يعكس الثقافة القومية التي تشربها الضباط الأتراك في الجيش العثماني خلال مرحلة الضعف الذي اعتري الإمبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، ويعكس أيضاً إعجابهم بالتجربة الألمانية في التعامل مع العقوبات التي وقعها الحلفاء على دول المحور بعد الحرب عندما اقتفوا أثر مدرسة الجيوبوليتيك الألمانية، وبخاصة فكرة التفوق التي كانت ترى أن العنصر التركي له القدرة على منافسة العناصر الأوروبية الأخرى، وأن ما أقعده خلال الحرب العالمية الأولى نابع من السياسات التي مارسها العثمانيون والتي أدت إلى تخلف الدولة وأقعدتها عن اللحاق بركب التحديث والتطور الذي شهدته الدول الأوروبية المعاصرة⁽¹¹⁾.

أدت الأكاديمية العسكرية التابعة للجيش التركي دوراً داعماً للفكر القومي، وكانت مفتوحة لكتابات العسكريين والمدنيين الأتراك الذين يدعمون الفكر القومي بصيغته العلمانية؛ وكان من أشهر من احتضنتهم تلك الأكاديمية الجنرال سوات إلهان (Suat Ilhan) الذي تناول فكرة الحتم الجغرافي التي كانت من بنات أفكار عالم الجيوبوليتيك الإنكليزي هالفورد ماكيندر في نظرية قلب الأرض. فقد ذهب إلهان إلى أن تركيا تمثل الجزيرة العالمية بموقعها الذي يربط بين قارات العالم القديم، أوروبا وآسيا وأفريقيا، كونها تمثل نقطة الدخول والخروج لتلك القارات التي شهدت أقدم الحضارات الإنسانية⁽¹²⁾.

Pinar Bilgin «Turkey's «Geopolitical Dogma»,» in: Stefano Guzzini, ed., *The Return of (11) Geopolitics in Europe?: Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012), p. 160.

Ibid., p. 156.

من بين علماء الجيوبوليتيك الأتراك مراد يسيلتاس (Murat Yesiltas) الذي ركز على إبراز مفهوم الدولة - الأمة ذات التوجه العلماني للدفاع عن المجال الحيوي ضد التهديدات التي تأتيها من محيطها الإقليمي؛ عبر تحديث نظامها السياسي ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية متسلحة بالروح القومية، وكان يرى أن تركيا تمثل جسراً بين الحضارة الغربية بكل ما تحمله من قوة مادية وقيم نابغة من ديمقراطيتها الليبرالية وبين الحضارة الشرقية الأوراسية⁽¹³⁾. الجدير بالذكر أن مفهوم الدولة الجسر لدى القوميين الأتراك لا يهدف إلى تقديم تركيا كحلقة وصل بين القارات الثلاث بقدر ما هو محاولة لإبراز الأهمية الجيوبوليتيكية الاستثنائية لتركيا؛ وقد برز ذلك لاحقاً في كتابات القوميين الأتراك الذين عرفوا بالأوراسيين الذين سعوا إلى ربط تركيا بالفضاء الأوراسي الناطق بالتركية الذي أنشأ جمهوريات مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

نشأت الحركة القومية التركية في ظل حاجة القوميين الأتراك إلى البحث عن هوية للدولة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية؛ حيث رأوا أن بناء دولة عصرية لا بد له من أن يقوم على الحداثة الأوروبية لتجاوز إحباطات الماضي العثماني. ويلاحظ أن هذا التوجه جاء كرد فعل لحكم العثمانيين للأراضي التركية في مخالفة واضحة لما يمثله من قطيعة واضحة للانتماء الحضاري والثقافي لما يزيد على 97 بالمئة من الشعب التركي الذي غرسته الإمبراطورية العثمانية على مدى سبعة قرون، وأنتج ثقافة لها مدلولات مفاهيمية راسخة مخالفة للمفاهيم التي أنتجتها حركة النهضة الأوروبية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وبخاصة أفكار ومفاهيم التنوير الفرنسية التي كانت بعيدة كل البعد من التجربة التي عاشها الشعب التركي. لهذا فإن سعي القوميين الأتراك إلى توطين هذه المفاهيم في المجتمع التركي أتى بمفاهيم غامضة وملتبسة ومشوشة وعصية على الفهم على عامة الشعب التركي، بل على كثير من القوميين الأتراك أنفسهم.

الناظر لتاريخ الإمبراطورية العثمانية يلاحظ أنها كانت تجربة فيها مزيج من عوامل القوة وعوامل الضعف، مثلها مثل غيرها من الحضارات العالمية، إذ بلغت أوج قوتها عسكرياً واقتصادياً، وكانت لها مكانة عالمية في عهد السلطان سليم الأول وابنه السلطان سليمان القانوني في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وتوسعت بعد أن تمكنت من هزيمة الصفويين والمماليك، واستطاعت التوسع جنوب المجر ورودس وضمت مناطق في الشرق الأوسط بما فيها القدس والمدينة المنورة ومكة المكرمة وبغداد وتبريز⁽¹⁴⁾. وبعد سليمان القانوني بدأت الدولة في الانهيار، فصارت قوات الانكشارية تسيطر على الجيش، وتتحول من أداة عسكرية في يد الدولة إلى قوة تتدخل في شؤون الحكم، فخلعت عدداً من السلاطين، وقتلت البعض الآخر، ونتيجة للصراع على الحكم صار الحكام مشغولين بالصراعات الداخلية وابتعدوا من حركة البناء، وتخلفت

Murat Yeşiltas, «The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy,» in: (13) Paul Kubicek, Emel Parlar Dal and H. Tarik Oğuzlu, eds., *Turkey's Rise as an Emerging Power* (London; New York: Routledge, 2016).

(14) منير البعلبكي، شفيق جحا وبهيج عثمان، المصور في التاريخ، ج 6 (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.])، ص 141 - 142.

الإمبراطورية عن جوارها الأوروبي الذي كان يعيش حالة من التطور العلمي الذي مكّنه من بناء اقتصاد قوي وآلة عسكرية ضاربة⁽¹⁵⁾.

استمرت مرحلة التدهور في الإمبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر، بعدها بدأ بعض السلاطين يعملون على إصلاح الخلافة العثمانية، فألغوا القوات الانكشارية واستبدلوها بجيش نظامي منذ عهد السلطان محمد الثاني والسلطان عبد الحميد الأول والسلطان عبد العزيز الأول؛ وقد عرفت هذه الحقبة بحقبة التنظيمات؛ حيث انتشرت فيها المحاكم التجارية والمدونات

رغم أن الحركة القومية التركية اقتفت أثر النموذج الفرنسي التنويري العلماني إلا أنها لم تؤسس تجربة حكم ديمقراطية على غرار تلك التي جاءت بعد الثورة الفرنسية.

القانونية وتمت المساواة بين المواطنين؛ إلا أن التدهور الاقتصادي وعدم قدرة الإمبراطورية على تمويل عمليات الإصلاح والإدارة مثل نقطة ضعف كبيرة أدت إلى انسلاخ بعض الأقاليم عنها، كالجزائر وتونس اللتين احتلتها فرنسا عامي 1830 و1831 على التوالي، ومصر وقبرص اللتين احتلتها بريطانيا عامي 1878 و1882 على التوالي. وفتح ضعف السلطان العثماني المجال لظهور جمعيات قومية تركية معارضة أشهرها جمعية الاتحاد التي كانت

تعمل على تأكيد الهوية التركية في الأقاليم الناطقة باللغة التركية، وجمعية تركيا الفتاة التي أجبرت السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1908 على العمل بالدستور، وفي ذلك العام أعلنت بلغاريا استقلالها، واستولت إيطاليا على ليبيا عام 1912 كما استولت اليونان على جزيرة كريت وعدد من الجزر في بحر إيجه. ثم أسس عدد من الطلاب الجامعيين الأتراك ومعهم بعض العسكريين مجموعة «الشباب التركي» السرية التي مثلت نواة لجمعية الاتحاد والترقي التي كان لها دور كبير في الدعوة إلى أيديولوجيا قومية تركية تحل محل الأيديولوجيا الرسمية للإمبراطورية العثمانية⁽¹⁶⁾.

عندما ضعفت المقاومة، وبدا أن الإمبراطورية تنهار، استشعر المواطنون من العنصر التركي أن احتلال الحلفاء للأرض الواقعة في منطقة الأناضول وحول إسطنبول يعدّ تحدياً للقومية التركية. وعلى غرار التنظيمات المدنية والعسكرية ظهرت حركة قومية تركية قوامها عسكريون من أصل تركي يتزعمهم مصطفى كمال أتاتورك أحد الجنرالات في الجيش نادت بالدفاع عن الأرض المتبقية من الإمبراطورية؛ بعد أن أجبر الحلفاء الخلافة العثمانية على توقيع معاهدة سيفر في آب/أغسطس عام 1920 بعد هزيمتها في الحرب. وبسبب تنامي الروح القومية التركية وجدت تلك الحركة شعبية كبيرة كرد فعل للهزائم التي منيت بها الإمبراطورية العثمانية.

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London: Oxford University Press, 1968), (15) p. 25.

(16) محمد فريد بيك، تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 10 (بيروت: دار النفائس، 2006)، ص 129 - 131.

1 - تركيا في حقبة حكم أتاتورك

قادت الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك حرب التحرير، واستطاعت طرد القوات اليونانية التي غزت تركيا في أيلول/سبتمبر 1922، وأجبرت الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان في عام 1924 التي اعترف الحلفاء فيها للأتراك بحدود دولتهم الجديدة، وأعلنت الجمعية الوطنية القومية تركيا جمهورية، وانتخب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للبلاد في 29 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام.

أسس مصطفى كمال أتاتورك حزب الشعب الجمهوري ليصبح الحزب الحاكم في الجمهورية التركية الوليدة. وأعلن الحزب عن مبادئ ستة يركز عليها لبناء الدولة الجديدة أجملها في الآتي:
 أولاً: تأسيس دولة جمهورية في تركيا بدلاً من الخلافة الإسلامية.
 ثانياً: استبدال المؤسسات التقليدية التي كانت قائمة تحت الإمبراطورية العثمانية بمؤسسات حديثة.

ثالثاً: اللجوء إلى الشعب التركي لترسيخ الدولة الجديدة.

رابعاً: تدخل الدولة في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

خامساً: إنهاء مظاهر تدخل الدين في الشؤون السياسية.

سادساً: إيجاد دولة مبنية على النزعة القومية التركية⁽¹⁷⁾.

أحكم أتاتورك قبضته على السلطة حتى وفاته في عام 1938، وسخّر حزب الشعب الجمهوري لحشد التأييد الشعبي لفرض سياساته على كل مفاصل الدولة، ولم يأبه بالسلطات التشريعية والقضائية واحتكر الحكم بسلطة مطلقة. فاستبدل مؤسسات الإمبراطورية العثمانية (1299 - 1922) الدينية والمدنية بمؤسسات علمانية على غرار مؤسسات الدول الغربية، وألغى الخلافة في عام 1924، وحل المؤسسات والمدارس الدينية، وحظر أنشطة الجماعات الصوفية ومنع الطربوش والحجاب في عام 1925، وأدخل القانون المدني والجنائي والتجاري الأوروبي عام 1926، واستبدل الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية، كما أقصى الإسلام كدين رسمي للدولة عام 1928، واعترف للمرأة بحقوقها السياسية عام 1934، وأدخل العلمانية كمبدأ دستوري عام 1937، وحظر قيام جمعيات وأحزاب على أسس دينية أو طائفية عام 1938⁽¹⁸⁾.

ورغم أن الحركة القومية التركية اقتفت أثر النموذج الفرنسي التنويري العلماني إلا أنها لم تؤسس تجربة حكم ديمقراطية على غرار تلك التي جاءت بعد الثورة الفرنسية⁽¹⁹⁾، وبدلاً من ذلك أسست دولة سلطوية أدخلت تركيا في معضلة بمحاولتها البحث عن هوية تركية طوباوية لا تستند

Ziya Gökalp and Devereaux Robert, *The Principles of Turkism* (Leiden: E. J. Brill, 1968), p. 45. (17)

Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (New York: Charles Scribner's Sons, 1972), p. 186. (18)

Soner Cagaptay, *Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey*, Routledge Studies in Middle Eastern History (London; Routledge; New York: Taylor and Francis, 2006), chap. 4, «Who is a Turk?: Kemalist Citizenship Policies», p. 65. (19)

إلى تاريخ وثقافة الشعب التركي الذي كان جزءاً لا يتجزأ من الشعوب الأخرى التي عاشت في ظل الإمبراطورية العثمانية. ورغم إدانة الحركة القومية التركية القوى الأوروبية التي فرضت عليهم معاهدة سيفر عام 1920 وعدوها عدواً للشعب التركي تسعى لإضعافه ومنعه من النهوض، وحملوا السلاح ضد دول الغرب حتى أجبروها على استبدال تلك الاتفاقية باتفاقية لوزان عام 1923، تبنت تلك الحركة النموذج الأوروبي، وبررت الحركة القومية الأتاتورية استبدالها لكل ما هو عثماني بأنها تسعى للرجوع إلى الماضي التركي في مرحلة ما قبل الخلافة العثمانية⁽²⁰⁾.

2 - تركيا بعد أتاتورك

خلف عصمت إينونو مصطفى كمال أتاتورك بعد وفاته، وتحت حكمه تحاشت تركيا الدخول في محاور الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب طلب الاتحاد السوفياتي بسط سيطرته على الأراضي الواقعة شرق تركيا، إضافة إلى المطالبة بالسماح له بإقامة قواعد عسكرية على امتداد المضائق التركية. إلا أن تخوف الدول الغربية من نيات الاتحاد السوفياتي جعلهم يتبنون سياسة متشددة تجاهه. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف بمبدأ ترومان الذي تمخض عن خطة مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة آنئذٍ، التي بموجبها قامت واشنطن بتقديم مساعدات للدول التي تقع تحت خطر الشيوعية، وكان على رأسها تركيا واليونان. وفي المقابل سمحت تركيا للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في الأراضي التركية ضمن سياسة الاحتواء التي انتهجتها واشنطن لمواجهة خطر التمدد الشيوعي⁽²¹⁾.

دخلت تركيا في تلك المرحلة في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ وقد أدى ذلك إلى فقدان حزب الشعب الجمهوري - الذي أنشأه أتاتورك وحكم تركيا منفرداً - شعبيته في انتخابات عام 1950، فقد تمكن الحزب الديمقراطي من الحصول على أغلب أصوات الناخبين، فأصبح زعيمه عدنان مندريس رئيساً للوزراء. وأضعف وجود هذا الحزب في السلطة القبضه القوية للعناصر القومية العلمانية التي كانت على عهد مصطفى كمال أتاتورك، وبدأ يغير السياسات التي أرساها حزب الشعب الجمهوري. وفي 27 أيار/مايو 1960 استولى الجيش بقيادة جمال كورسل على السلطة وحكم بالإعدام على عدنان مندريس بدعوى انتهاك المبادئ الأتاتورية، وبعد عام من ذلك التاريخ تم الرجوع إلى النظام الديمقراطي وشكلت حكومة جديدة على رأسها كل من جمال كورسل رئيساً للجمهورية وعصمت إينونو رئيساً للوزراء، وهما من حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك. وفي انتخابات عام 1965 أحرز حزب العدالة الذي أسسه سليمان ديميريل أغلبية أصوات الانتخابات. وأصبح سليمان ديميريل رئيساً للوزراء بينما استمر كورسل في منصب رئيس الجمهورية حتى عام 1966⁽²²⁾.

Yavw M. Hakan, *Islamic Political Identity in Turkey*, Religion and Global Politics (New York: (20) Oxford University Press, 2003), p. 50.

Iuar Evan, *The Cold War: A Reappraisal* (London: Hudson, 1964), p. 103. (21)

Dietrich Jung and Wolfango Piccoli, *Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and a (22) Greater Middle East* (London: Zed Books, 2001), p. 86.

اتسم عهد سليمان ديميريل بالاعتدال وحافظ على علاقات وثيقة مع الجماعات الصوفية رغم أنه تبنى خطأ علمانياً؛ إلا أنه شهد زيادة معدلات التضخم وارتفاع الضرائب والخلافات السياسية بين القوى اليسارية واليمينية والدينية والعلمانية. وفي خضم الصراع بين تلك التيارات ظهر حزب النظام الوطني الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان عضو الجمعية الوطنية عن مدينة قونية عصب التيار الإسلامي المحافظ؛ وبعد تسعة أشهر فقط من تولي ديميريل السلطة أصدر قائد الجيش الجنرال محسن باتور تحذيراً بسبب تنامي قوة

ينظر القوميون الأوراسيون الأتراك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية على أنها دول إمبريالية تسعى لإضعاف تركيا وتقسيمها.

التيارات الإسلامية واليسارية، فانعقدت المحكمة الدستورية وقررت حل حزب النظام الوطني. وبعد عامين (1972) أسس نجم الدين أربكان حزب السلامة الوطني؛ وفي أول انتخابات استطاع الحزب الحصول على خمسين مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية مكنته من المشاركة في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري عام 1974.

ورغم أن تلك الحكومة لم تكمل عامها الأول، إلا أن نجم الدين أربكان أصبح رمزاً مهماً في السياسة التركية، فقد رفع حزبه للجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر عام 1980 مشروع قانون يدعو الحكومة التركية إلى قطع علاقاتها بإسرائيل بعد قرار الكنيسة الإسرائيلي ضم مدينة القدس وأتبع ذلك بتنظيم تظاهرة كانت هي الأضخم في تاريخ تركيا، فكانت استفتاءً على شعبية أربكان وحزبه.

جاء رد فعل الجيش التركي عنيفاً، حيث قاد الجنرال كنعان إيفرين رئيس هيئة أركان الجيش في 22 أيلول/سبتمبر في ذلك العام انقلاباً عسكرياً هو الثالث والأكثر دموية في تاريخ تركيا، حيث قتل فيه الآلاف؛ واعتقل فيه ما يزيد على 650 ألف شخص قَدَّم بعضهم للمحاكمة⁽²³⁾. وتولى كنعان إيفرين الحكم وحل الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية وعلّق الدستور وعطل الحريات؛ وتعرضت في عهده الأحزاب والتيارات السياسية والدينية للملاحقة والسجن؛ وسجن نجم الدين أربكان لمدة ثلاث سنوات وحلّ حزبه. إلا أنه بعد عام بدأ في إعادة الحياة السياسية تدريجاً. واستفاد تورغنت أوزال، الأكاديمي والسياسي وأحد أعضاء حزب السلامة الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان، من مناخ الحريات؛ فقام بتأسيس حزب الوطن الأم عام 1983، وكان تورغنت أوزال قريباً من الجماعات الصوفية رغم إعلانه التمسك بالعلمانية وميراث مصطفى كمال أتاتورك؛ وفي أول انتخابات خاضها عام 1983 استطاع تأليف الحكومة منفرداً، كما تمكن من اكتساح انتخابات عام 1987، وتولى رئاسة الحكومة، بينما شغل كنعان إيفرين رئاسة الجمهورية؛ ثم أصبح تورغنت أوزال رئيساً للجمهورية عام 1989 وترك رئاسة الحكومة ليتولاها يلدريم أقبولوط. شهد عهد أوزال جواً من الحريات مكّنت الجماعات الإسلامية من العمل، فظهرت لهم صحف ومجلات ومراكز أبحاث وقنوات تلفزيونية، وأصبح المسؤولون الحكوميون وعلى رأسهم تورغوت أوزال، يظهرون في المناسبات الدينية.

الجدير بالذكر أن التحسن الاقتصادي الذي شهدته عهد تورغوت أوزال خفف من تحريض العلمانيين للجيش بالتدخل. توفي تورغوت أوزال عام 1993، حيث انتُخب سليمان ديميريل رئيساً للجمهورية واختيرت تشيلر رئيسة للحكومة⁽²⁴⁾.

3 - تجربة الإسلاميين

في عام 1983 أسس نجم الدين أربكان حزب الرفاه على أنقاض حزب السلامة الذي تم حله عام 1970. ركز الحزب هذه المرة على بناء قاعدة شعبية من خلال العمل السري على مستوى القواعد، وبخاصة الشرائح الفقيرة والضعيفة في المجتمع؛ وقد تمكن من خلال ذلك من الحصول على 17 بالمئة من أصوات الناخبين التي مكنته من دخول الجمعية الوطنية ورئاسة بعض البلديات وعلى رأسها بلدية إسطنبول التي أصبح على رأس إدارتها رجب طيب أردوغان.

وفي انتخابات عام 1995 حقق الحزب أغلبية ضئيلة (276 من 550) لم تمكنه من تكوين الحكومة منفرداً؛ فقد ائتلف حزبا الطريق القويم والوطن الأم وألفا حكومة برئاسة مسعود يلماز في آذار/مارس عام 1996؛ إلا أن ذلك الائتلاف انهار في حزيران/يونيو من العام نفسه، وعندها وافق رئيس الجمهورية سليمان ديميريل على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة نجم الدين أربكان كأول رئيس للوزراء من الإسلاميين؛ وسط اعتراضات من الأحزاب العلمانية، ومرة أخرى تدخل الجيش وتم اختيار مسعود يلماز لتأليف حكومة علمانية جديدة عام 1997. وفي عام 1998 أصدرت المحكمة الدستورية حكماً بحظر حزب الرفاه بحجة مناهضته للمبادئ العلمانية الأتاتورية.

أسس نجم الدين أربكان حزب الفضيلة بديلاً من حزب الرفاه، وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1997 بدأ بعض أعضاء حزب الرفاه بالانضمام إلى الحزب الجديد؛ ونصّب نجم الدين أربكان المحامي رجائي قوطان رئيساً للحزب وبدأ هو العمل من وراء ستار؛ ومرة أخرى تعرض حزب الفضيلة للحل وتم تأسيس حزب السعادة بدلاً منه. وبدأ الانقسام بين جيل الشباب وجيل المحافظين يأخذ طريقه إلى الحزب الجديد؛ حيث برزت قيادة شابة بزعامة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان التي انشقت عن الحزب وأسست حزب العدالة والتنمية بعد أن حظرت المحكمة الدستورية حزب السعادة في حزيران/يونيو عام 1999. وفي نيسان/أبريل عام 1999 أُلّف الحزب الديمقراطي اليساري حكومة ائتلافية جديدة برئاسة بولنت أجاويد. وفي الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية الأصوات حاصلاً على 363 مقعداً من أصل 550 مقعداً هي مجموع مقاعد الجمعية الوطنية⁽²⁵⁾. وانتُخب عبد الله غول نائب رئيس الحزب رئيساً للوزراء، إذ حال قرار أصدرته المحكمة الدستورية يحظر على رجب طيب أردوغان، رئيس بلدية إسطنبول السابق، ممارسة العمل السياسي دون تولّيه منصب رئاسة

(24) فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، 1998)، ص 44 - 46.

(25) Hasan Kösebalaban, *Turkish Foreign Policy: Islam, Nationalism and Globalization* (London: Palgrave, Macmillan, 2011), p. 103.

الحكومة. وبعد زوال القيد الزمني لهذا الخطر الذي حددته المحكمة تنازل عبد الله غول لرجب طيب أردوغان ليصبح رئيساً للحكومة.

ثالثاً: التوجه نحو الأوراسية

بعد نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفياتي، وبسبب مفاطلة الأوروبيين في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كان هناك تامل تركي من الاستمرار في عضوية حلف شمال الأطلسي من دون ضمان حماية حدودهم من دول الجوار. فقد بدأوا يفكرون في الانتقال من القومية القائمة على مبادئ العلمانية الأوروبية إلى بناء علاقات وثيقة مع الدول الجديدة التي ظهرت في الفضاء الأوراسي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي؛ فقد لقيت الدعوة التي عبر عنها العقيد مظفر أوزراغ - أحد الضباط الذين شاركوا في الانقلاب العسكري عام 1960 وأبرز قادة القوميين الأتراك - عن أهمية بناء علاقات مع الشعوب الناطقة بالتركية في منطقة وسط آسيا والقوقاز التي تشغلها جمهوريات أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، صدى كبيراً لدى النخبة التركية. وهذا الطرح المرتكز على ربط الماضي العثماني الثقافي والعربي بالمركز المتمثل بتركيا الحديثة - الأناضول وما حولها - أثار جدلاً واسعاً في مطلع التسعينيات بين التيار القومي العلماني الذي يدعو إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والتيار الرفض الانضمام⁽²⁶⁾.

أثار التيار الرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سلسلة من الحجج، منها أن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في عضوية تركيا؛ وحجتهم في ذلك أنه بعدما قبل الاتحاد تركيا عضواً في الاتحاد الجمركي الأوروبي عام 1994 عاد وعطل دخولها خلال قمة هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر عام 1999 في الوقت الذي قبل فيه انضمام قبرص سنة 2004 رغم تحفظ اليونان. كما اتهموا قبرص واليونان بالوقوف ضد قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي⁽²⁷⁾. إضافة إلى ذلك أثار الدعم الأمريكي للأكراد في العراق وسورية توجس الأتراك؛ حيث سمحوا لهم بالحكم الذاتي في شمال العراق ودعمهم في سورية. كما رأى أنصار التيار الأوراسي أن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته واشنطن، والرامي إلى التحول السياسي والاقتصادي في المنطقة، يعطي إسرائيل أهمية خاصة كقوة إقليمية، ويقلل من الدور التركي الشرق الأوسطي، ورأوا فيه محاولة أمريكية لدعم الجماعات الإسلامية الانفصالية المناهضة لتركيا. ينظر القوميون الأوراسيون الأتراك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية على أنها دول إمبريالية تسعى لإضعاف تركيا وتقسيمها؛ وانتقدوا ما سمّوه السياسات غير المشروطة التي مارسها الحكومات التركية المتعاقبة تجاه الدول الغربية⁽²⁸⁾.

(26) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 3 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 108.

(27) Semin Suvarierol, «The Cyprus Obstacle on Turkey's Road to Member Ship in the European Union.» in: Ali Carkoglu and Barry Rubin, eds., *Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration and International Dynamics* (London: Frank Cass, 2000), p. 62.

Ibid., p. 62.

(28)

1 - مفهوم الدولة الجسر

يرى تيار الأوراسيين الأتراك أن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتحدد بعد تحديد أهمية تركيا الاستراتيجية عبر إيجاد مناطق نفوذ في الجمهوريات الجديدة في أوراسيا وتقديم تركيا كبوابة للعبور الأوروبي لهذه الكيانات الناشئة الغنية بالطاقة؛ ويرون أن تركيا يمكن أن تقدم نظامها السياسي كنموذج تحتذي هذه الجمهوريات إلى جانب توثيق علاقات ثقافية واقتصادية واجتماعية معها. لهذا كانت تركيا بين عامي 1991 و1994 أول دولة اعترفت بهذه الجمهوريات وأقامت علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية معها، وسعت إلى تعزيز نفوذها فيها بمختلف الوسائل، مثل تقديم المساعدات العسكرية والهبات والمنح الدراسية، إضافة إلى البث الإذاعي والتلفزيوني الموجه والزيارات المتبادلة. وكان مصطلح أوراسيا من المصطلحات المستخدمة بقوة في الإعلام التركي. وبحسب تعبير الرئيس سليمان ديميريل، يعبر هذا المصطلح عن الفضاء السياسي الذي يضم المنطقة من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم؛ وهي المنطقة التي تضم جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز⁽²⁹⁾. ويرى الأوراسيون الأتراك أن هذه المنطقة تتميز بوحدة ثقافية نابعة من العلاقات الجيو - اقتصادية بين دولها. فهم ينظرون إلى علاقة تركيا بأوراسيا كدراسة يستخدمونها أمام الدول الأوروبية لدعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى، بتقديم تركيا كبوابة أو كدولة جسر بين أوروبا وآسيا يمكن للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تطورا علاقتهما مع جمهوريات أوراسيا عبرها⁽³⁰⁾.

شهدت مرحلة حكم تورغوت أوزال (1989 - 1993)، الذي حصل حزبه الوطن الأم على 45 بالمئة من انتخابات عام 1989، بداية عصر انفتاح تركيا على الجمهوريات الأوراسية. كان أوزال متأثراً بالنزعة العثمانية الجديدة التي سعت إلى ترسيخ الهوية التركية عبر ثلاثة مداخل، هي:

أولاً: قيام هوية سياسية وثقافية مع اعتبار تأثير القومية.

ثانياً: المواءمة بين القيم الغربية والثقافة التقليدية.

ثالثاً: التكامل مع النظام الأوروبي والانسجام مع القوة الأمريكية الجديدة⁽³¹⁾.

ساعد قيام جمهوريات ذات ثقافة تركية القوميين الأتراك على تطوير مفهوم التوجه الأوراسي؛ فقد أنشأوا منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، والوكالة التركية للتعاون الاقتصادي والتقني والتكنولوجي التي قدمت مشاريع كبيرة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وروجوا مفهوم أوراسيا عبر مجلة الملف الأوراسي ومجلة الدراسات الأوراسية اللتين كانت تصدرهما تلك الوكالة. هذا إضافة إلى المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لاتحاد أوروبا وآسيا المعروف بأوراسيا الذي أنشئ عام 1993. هدفت تلك المؤسسة إلى

Emre Ersen, «The Evolution of Eurasia as a Geopolitical Concept in Post-cold war Turkey,» (29) *Geopolitics*, vol. 18, no.1 (2013), pp. 27-28.

Lerna K. Yanik, «The Metaphors of Vision: Building Turkey's Location, Role and Identity after (30) the End of the Cold War,» *Geopolitics*, vol. 14, no. 3 (2009), p. 538.

(31) أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 108.

تعزيز العلاقات الثقافية بين تركيا ومحيطها الناطق باللغة التركية وأسست المركز الأوراسي للبحوث الاستراتيجية سنة 1999 كأول مركز فكري ممول من القطاع الخاص. وقد أصدر المركز سلسلة من الكتب والمجلات والدوريات التي ركزت على الجمهوريات الجديدة، وتناولت قضايا الإبادة الجماعية للأرمن التي تعدّ إحدى أكثر القضايا إثارة لدى القوميين الأتراك. ترأس المركز أوميت أوزاغ (Umit Ozdag) أحد أبرز قادة حزب الحركة القومية الذي كان يدعو إلى تترك تلك الجمهوريات. وكان يرى أن أوراسيا هي المنطقة الممتدة من المجر لتغطي كامل البلقان وتركيا وآسيا الوسطى والقوقاز وإيران وروسيا وأوكرانيا وأفغانستان وباكستان وتمتد إلى منغوليا⁽³²⁾.

إلا أن ضعف النموذج التركي مقابل النموذج الروسي المنافس له في بسط النفوذ على منطقة أوراسيا والمدعوم بالقوة السياسية والاقتصادية الكفيلة بحل المشكلات التي تواجه دول تلك المنطقة وفق سياسة «الخارج القريب» (Near abroad)، والذي كانت أولى نتائجه إطاحة الرئيس الأذربيجاني أبو الفاس الجيبي (Abulfeyz Elgibey) عام 1993، وفشل المسؤولين الأتراك في إقناع دول آسيا الوسطى لتأسيس اتحاد سياسي واقتصادي تركي، أدى إلى تخلي الأتراك عن تقديم دولتهم بوصفها «الدولة الجسر» كمفهوم جيو - اقتصادي لتصبح معبراً ومركزاً لنقل موارد الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الغرب. ومن الذين أكدوا هذا الدور الرئيس سليمان ديميريل ووزير خارجيته إسماعيل جيم بين عامي 1997 و2002. فقد ذهب إسماعيل جيم أحد أبرز الأوراسيين الأتراك إلى القول إن الإرث

تحولت السياسة التركية من انتهاج مبدأ سياسة تفسير المشكلات إلى [...] «الدولة المركزية»، التي تعتمد على موقع الدولة الحضاري والجغرافي الذي يحتم عليها أن تؤدي دوراً استباقياً في تشكيل الأجهزة الفاعلة في دول جوارها.

الثقافي وعوامل التاريخ والتراكم الحضاري هي التي توجه السياسة الخارجية؛ وقد تمظهر ذلك في شروع الأتراك في بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز إلى الغرب عبر تركيا؛ وكان هدف الأتراك أن تحافظ الجمهوريات الجديدة في أوراسيا على استقلالها بعيداً من روسيا. وجدت هذه السياسة دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية التي أيدت تلك المشروعات وعلى رأسها خط أنابيب تبليسي - جاهان - باكو (BTC) وممر الطاقة شرق وغرب⁽³³⁾.

2 - مفهوم الدولة العالمية

طور الأوراسيون الأتراك مفهوم «دولة العالم» «World State» كتوصيف لدولة تركيا المتموضعة على المراكز الكبرى للعالم والمقدمة مزيجاً فريداً في نوعه للأصول الحضارية والمراكز التجارية والسماوات الاستراتيجية. ولقد تنبأوا بظهور نظام أوراسي تكون فيه تركيا

Ersen, «The Evolution of Eurasia as a Geopolitical Concept in Post-cold war Turkey», p. 28. (32)

Ibid., p. 30.

(33)

المركز بسبب هويتها ثنائية الأبعاد (آسيوية وأوروبية)، وفق رؤية ترى تركيا تمثل «دولة العالم»، انطلاقاً من أن الروابط الثقافية والاستراتيجية بين الشرق والغرب تحتم تأمين المكانة التركية في الغرب، وتعزز التطور الإقليمي والمصالح الجيوبوليتيكية الغربية⁽³⁴⁾. فهم يرون أن عضوية تركيا ضمن الاتحاد الأوروبي وظهورها كمركز محوري حاسم لأوراسيا ليس هدفاً متناقضاً، وإنما هو دور تكميلي. لهذا خلال تلك الحقبة خطت تركيا خطوات مهمة نحو نقل النفط والغاز الطبيعي الأذربيجاني - الكازخستاني - التركماني إلى الغرب عبر خطوط أنابيب تمر عبر تركيا، كما شهدت تلك الحقبة بداية التقارب مع روسيا بعد زيارة رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميرين أنقرة عام 1997 التي وقع خلالها الدولتان اتفاقاً لبناء خط أنابيب الغاز الطبيعي المعروف بالتيار الأزرق (Blue Stream) الذي يمر تحت البحر الأسود والذي يهدف إلى تزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الروسي لمدة خمسة وعشرين عاماً؛ إلا أن التقارب التركي - الروسي كان أكثر وضوحاً بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا عام 2000.

كان لتحسين العلاقات مع روسيا تأثيرات فكرية وعملية في تصور أوراسيا في السياسة الخارجية التركية؛ فقد ذهب وزير الخارجية إسماعيل جيم في عام 2001 إلى القول إن من شأن إنشاء مثلث استراتيجي بين موسكو وأنقرة وآسيا الوسطى أن يكون بمنزلة منصة إقليمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن في المنطقة. لهذا وقّع إسماعيل جيم مع نظيره الروسي إيغور إيفانوف «خطة عمل للتعاون في أوراسيا». وداخل التيار الأوراسي نشأت مجموعة كمالية - يسارية رافضة للتوجه التركي نحو الغرب عرفت لاحقاً بتيار الأوراسية الكمالية، وقد كان خلف هذا التيار الأحزاب والدوائر والشخصيات العسكرية خلال حقبة الحكومة الائتلافية⁽³⁵⁾.

أ - الأوراسية - الكمالية والروابط مع الأوراسية العالمية

فدّ أنصار هذا التيار ادعاءات أنصار التيارات التي تقول إن الأوراسية مناورة براغماتية وظفت سياسياً بداية السبعينيات من القرن الماضي مؤكدين الجذور التاريخية العميقة للأيديولوجيا الأوراسية في تركيا. فقد ذهبوا إلى القول بأن الكمالية نشأت كحركة معادية للإمبريالية الاستعمارية الغربية وحليفة للاتحاد السوفياتي الداعم لحركة التحرر العالمية، مستدلين بالتبادلات الأيديولوجية والمادية بين تركيا والاتحاد السوفياتي كجمهوريتين ناشئتين خلال حرب التحرير التركية (1919 - 1922)؛ فقد دعم الاتحاد السوفياتي حركة المقاومة التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ضد بريطانيا وفرنسا واليونان خلال تلك الحرب. وعلى الرغم من قمعه للجماعات الاشتراكية أسس أتاتورك الحزب الشيوعي التركي للحصول على المساعدات السوفياتية خلال حقبة حكم الحزب الواحد (1923 - 1938) التي أعقبت الانتصار في حرب التحرير؛ فقد عرض أمام مجموعة من المثقفين العاملين في مجلة الإطار تصويره لدولة الحزب

Yeşiltaş, «The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy,» p. 30. (34)

Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, «Turkey and Russia in a Shifting Global Order: Cooperation, Conflict and Asymmetric Interdependence in a Turbulent Region,» *Third World Quarterly* (November 2015), <<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2015.1086638>>.

الواحد مسترشدة بالكمالية كأيديولوجيا جديدة متعاطفة مع الاتحاد السوفياتي. بل إن أنصار ذلك التيار رأوا في الأوراسية الكمالية أكبر منظم للنزعة الفكرية الاشتراكية في تركيا في القرن العشرين. فقد نشأت علاقات قوية بين الاتحاد السوفياتي وبعض أعضاء الحركة القومية بزعامة أتاتورك؛ وقد مثل هؤلاء تياراً يسارياً في الحركة، وكانوا يرون أن الإصلاحات التي كان يقوم بها مصطفى كمال أتاتورك تمثل خطوة نحو إقامة نظام اشتراكي في تركيا⁽³⁶⁾. ويرى المؤيدون للتيار الأوراسي الكمالي أن الحركة القومية التركية رغم تمثيلها للنموذج العلماني الفرنسي والكثير من الإصلاحات غربية الطابع، إلا أن خطاب الكمالية حول الهوية التركية لم يكن مدافعاً عن الغرب؛ فهي لم تقدم تصوراً للأتراك بوصفهم أعضاء ضمن الأسرة الأوروبية الغربية. وعلى العكس من ذلك، أسست الحركة القومية التركية فكرة أمة تركية ذات جذور آسيوية وكانت رؤيتها لهذه الأمة في إطار أسرة الشعوب الآسيوية.

أشادت مجلة الاتجاهات التي أنشأتها مجموعة من المثقفين الأتراك عام 1960 بقيادة كل من دوغان أفجي أوغلو وممتاز سوسيال بالحركة القومية التركية كحركة أيديولوجية تقدمية - اشتراكية مدافعة عن الهوية التركية ضد الإمبريالية والتوجه الغربي للدولة. وارتبط بعض أعضاء هذه المجلة بعلاقات قوية مع الطبقة البيروقراطية ومع حزب الشعب الجمهوري. وكانت تلك المجلة تعرض على حدوث انقلاب عسكري يشارك فيه ضباط اشتراكيون ثوريون⁽³⁷⁾.

من أهم الشخصيات التي مثلت هذا التيار الشاعر التركي أتيليا إلهان (A. İlhan) (1925 - 2005) الذي كان له دور مهم في تقديم الأوراسية كحركة فكرية، وذلك في بداية التسعينيات من القرن الماضي في خضم الجدل حول أزمة الاشتراكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. فقد قدم إلهان مصطفى كمال أتاتورك على أنه بطل ثوري مناهض للإمبريالية وللغرب، بل وصاحب مشروع اشتراكي خانه أخلص حلفائه كالرئيس عصمت أونو الذي وصفه بأنه نازي متعاطف ومتعاون مع الغرب عمل على تأسيس نخبة أوليغارشية سلطوية بيروقراطية في تركيا. كما انتقد إلهان النخبة والمثقفين الأتراك ذوي النزعة التغريبية والمتعاونين مع الإمبريالية. لقد اعتمد التصور الذي صاغه إلهان للهوية التركية على مزيج ثقافي يضم الثقافة الإسلامية الكلاسيكية العثمانية والفارسية والعربية ويوطنها في الموروث الثقافي التركي.

يعدّ إلهان نموذجاً مثالياً للتيار الذي يربط بين الكمالية والاشتراكية في التوجه الأوراسي التركي بعد الحرب الباردة؛ وكان له عمود ثابت في الصحف التركية تناول فيه أبرز الشخصيات الاشتراكية مثل لينين وستالين وتروتسكي ودوبتشيك وغرامشي وخروتشيف وغيرهم من قادة الاشتراكية⁽³⁸⁾. اتهم إلهان ستالين بخيانة الاشتراكية التي قدمها لينين ورأى أن القادة السوفيات لم يقوموا باللازم لحشد وتحرير الجموع الإسلامية التي كانت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني ودعم الحركات الثورية العالمية. استقى إلهان أفكاره حول الاشتراكية وعلاقتها

Şener Aktürk, «The Fourth Style of Politics: Eurasianism as a Pro-Russian Rethinking of Turkey's Geopolitical Identity,» *Turkish Studies*, vol. 16, no. 1 (2015), pp. 59-60.

Ibid, p. 60.

(37)

Ibid, pp. 61-62.

(38)

بالإسلام من خلال إقامته في باريس وتأثره بأفكار كل من إلكسندر بينينقسون ومكسيم رودنسون. وكان يرى أن انهيار الاتحاد السوفياتي مثل فرصة لظهور الاشتراكية الحقيقية في دول العالم الثالث التي تجمع بين العدالة الاجتماعية والنزعة القومية.

جاء ظهور تيار الأوراسية التركية خلال التسعينيات بواسطة بعض الشخصيات من داخل حزب اليسار الديمقراطي، الذي شارك في الحكومة الائتلافية التي حكمت تركيا بقيادة بولنت أجاويد بين عامي 1999 و2002. ففي الحقبة 1996 - 1998 نشرت مجلة الوطنية لسان حال ذلك الحزب عدداً من المقالات حول ارتباط الأوراسية بالأفكار الاشتراكية القومية والكمالية. إلا أن الدعوة الصريحة إلى الأوراسية الكمالية قد عبر عنها دوجو برينجيك، زعيم حزب العمال اليساري المتطرف، في مشروع أطلق عليه «الخيار الأوراسي القومي الجديد المعادي لأمريكا» كروية سياسة خارجية بديلة لتركيا في مقالاته المنشورة في مجلة النظرية ومجلة إضاءات.

لم يقتصر التوجه نحو الأوراسية على المدنيين الأتراك، بل وجد طريقه إلى صفوف العسكريين. فالانتقاد العلني الذي وجهه الجنرال تونجر كيلينج الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي للمنادين بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ومطالبته بأن تقيم تركيا تحالفاً جديداً مع روسيا وإيران ضد أوروبا يعبر عن هذه الشريحة المهمة من العسكريين. وفي الواقع كان هناك تحالف بين الأوراسيين - الكماليين والجيش منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. فعلى الرغم من ضلوع هذه الشريحة في التخطيط لانقلاب 1971، إلا أنهم لم يشاركوا في السلطة بسبب تولي العسكريين اليمينيين زمام السلطة الذين اعتقلوا وعذبوا الكثير من الشخصيات ذوات التوجه اليساري - الكمالي. غير أن امتعاض بعض النخب العسكرية من التماطل الأوروبي في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وفوز الإسلاميين في الانتخابات التشريعية عام 1995 بقيادة حزب الرفاه، وتولي نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة وتقديم ذلك كتهديد لأسس الدولة الكمالية، أعطى دفعة جديدة للعلاقة بين الأوراسيين الكماليين والعسكريين تُرجمت لاحقاً في تغيير وجهات نظر النخب العسكرية البيروقراطية والسياسية تجاه الاشتراكيين، فأصبح التعاون بينهما ليس مرغوباً فيه فقط، بل ضرورياً أيضاً؛ فقد ظهر التحالف بين الجانبين بصورة واضحة من خلال إشادة الاشتراكيين بما عُرف بعملية 28 شباط/فبراير أو انقلاب ما بعد الحداثة عام 1997 وتدخل الجيش الذي وصفه رئيس حزب العمال دوجو برينجيك بأنه قوة تقدمية ذات توجه أوراسي - كمالي. تمثلت عملية 28 شباط/فبراير باستبعاد كل من كان متهماً بولائه للإسلاميين في الجيش، وإحلال حكومة بديلة للحكومة الائتلافية التي كان يقودها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه. وشهدت تلك الحقبة أكبر تجاذبات بين المؤيدين للانضمام للاتحاد الأوروبي والأوراسيين الذين أصبحت لهم شخصيات عسكرية تؤيد وتتبنى مواقفهم السياسية⁽³⁹⁾.

كان للاعتراف الأوروبي بتركيا كمرشح رسمي لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 1999 تأثير كبير في الصراع بين الأوراسيين ودعاة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي داخل الحكومة؛ إلا أن مفاصلة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع تركيا في ظل الأزمة المالية التي تعرضت لها تركيا عام

(39) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 180.

2001 قلب الموازين مرة أخرى لمصلحة التوجه الأوراسي؛ فقد تكونت جبهة معارضة داخل الأحزاب القومية ترى أن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا هي سبب معظم المشكلات التي تعانيها تركيا. وكان على رأس تلك الأحزاب الحزب الجمهوري بقيادة اليساري ممتاز سوسيال، وحزب تركيا المستقلة بقيادة الإسلامي حيدر باشا، وحزب العمال وحزب طليعة الشباب الذي يتزعمه جيم أوزان، وحزب الحركة القومية بقيادة تورغول توركشي، وحزب الحركة القومية بقيادة دولة بهجلي.

بلغ الصراع بين الأوراسيين من جهة والداعين إلى دخول تركيا الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ذروته في داخل آخر حكومة ائتلافية (1999 - 2003) بقيادة بولنت أجاويد. ولم ينحصر ذلك الصراع بين حزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم؛ لكنه شمل أيضاً حزب اليسار الديمقراطي الحاصل على الأغلبية. فقد أعلن بولنت أجاويد دعمه للفصيل المعارض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي أعلن إسماعيل جيم رئيس الوزارة وبعض الوزراء انسحابهم من الحكومة امتثالاً لرغبة حزبهم الداعم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بينما كان نائبه شكرو سينا جوريل وزير الخارجية من دعاة الأوراسية.

وقد عبرت عن ذلك مجلة وإيدينك، المعروفة بميلها اليسارية الأوراسية حينما وضعت صورة شكرو سينا جوريل على غلافها واصفة إياه كزعيم محتمل للقوى الوطنية المسيطرة على الحكومة التي يقودها حزب اليسار ضد ما اعتبرته المؤامرة الغربية - الأمريكية التي يقودها إسماعيل جيم وكمال درويش. وقد ذلك الخلاف الحكومة الائتلافية الأغلبية البرلمانية في الانتخابات اللاحقة.

إلا أن الدعم الذي وجده دعاة الأوراسية من الحركة الأوراسية الدولية كان له تأثير كبير في دعم موقفهم لمواجهة دعاة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد تمظهر ذلك الدعم في تمويل حزب العمال للدعوة إلى المؤتمرات ترؤج الدعوة إلى الأوراسية كالمؤتمر الأوراسي الأول والمؤتمر الأوراسي الثاني في إسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر 1996م ونيسان/أبريل 2000 على التوالي، وقد ضمّاً مشاركين من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية من روسيا والصين ومختلف الدول العربية ودول أوروبا الشرقية. وجاءت قرارات المؤتمرين متهمة الدول الغربية والمنظمات الدولية التابعة لها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنها عوامل رئيسة في زعزعة استقرار وأمن الدول الأوراسية، وأوصت بالتعاون بين الدول الأوراسية للوقوف في وجه تلك العوامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 شارك وفد من حزب العمال التركي في المؤتمر الأوراسي الذي عُقد في موسكو وشارك فيه ممثلون للأحزاب الاشتراكية من 22 دولة وانتخب فيه ألكسندر دوغين زعيماً لحركة أوراسيا الدولية. وقد ربط هذا المؤتمر الأوراسية التركية بالأوراسية العالمية. وقام ألكسندر دوغين بزيارة تركيا عام 2003 وألقى محاضرة في جامعة إسطنبول حول الأوراسية⁽⁴⁰⁾.

نظم مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة إسطنبول ندوة حول الأوراسية بعنوان «العلاقات التركية - الأوراسية - الصينية - الإيرانية على المحور الأوراسي». وعقد مؤتمراً آخر عن أوراسيا

Ünal Çeviközy, «Turkey in a Reconnecting Eurasia Foreign Economic and Security Interests,» (40) (Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, April 2016), p. 20.

في جامعة غازي بأنقرة ما بين 4 و5 كانون الأول/ديسمبر عام 2004 برعاية مشتركة بين جامعة غازي والحركة الأوراسية الدولية واتحاد نقابات العمال التركية ورابطة الفكر الأتاتوركّي. وقد ضم المؤتمر مجموعة من دعاة الأوراسية في تركيا. وكان الهدف من تلك المؤتمرات واللقاءات رغبة القائمين عليها في عكس وجهة نظرهم في ربط تركيا أكثر بالمحيط الأوراسي.

ب - العمق الاستراتيجي (الشرق أوسط)

ركز تيار تابع لفريق الأوراسيين الأتراك نحو التوجه للشرق الأوسط. وقد ارتبط هذا التيار بأحد أبرز قيادات حزب العدالة والتنمية وزير خارجية تركيا السابق أحمد داود أوغلو، الذي أطلق على هذه المنطقة «البعء الحضاري» في بناء رؤيته للهوية التركية. وقد عبر عن ذلك في كتابه **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية.**

هناك علاقة قوية بين الصراع الداخلي وبين توجهات سياستها الخارجية. ومن خلال ذلك يمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجية التركية.

والجدير بالذكر أن فكرة توظيف الإرث الحضاري لإعادة بناء الدولة قد تناوله الكثيرون أمثال جون أغنيو⁽⁴¹⁾، وتبناه عدد من الأنظمة كالفاشيين في إيطاليا في مرحلة ما بين الحربين. وقد استفاد أحمد داود أوغلو من كتابتهم وتجاربهم.

يرى أحمد داود أوغلو تأثيراً فعالاً للعوامل الجغرافية والتاريخية لبناء تركيا قوية؛ فقد ذهب إلى أن هذه العوامل تعدّ قوة فعل ديناميكي بين

عناصر الاستمرارية التاريخية التي تنسج الثقافة الاجتماعية وبين خط القطيعة الذي تحاول النخب في مركز النظام السياسي مواصلته. وهو يرى أن خط القطيعة يتمثل بمحاولة بعض النخب التركية التكامل مع المجتمع الأوروبي الذي كانت نتائجه تغرب المجتمع التركي عن محيطه الجيوثقافي المتمثل بمجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، إلا أن التجاهل الذي أبدته الحضارة الأوروبية للدور التركي أدى إلى رد فعل سيكولوجي قوي دعم عناصر الاستمرارية التاريخية القائمة على الشعور العالي بالثقة بالنفس والاعتزاز بأن تركيا كانت مركزاً حضارياً مقارنة بوضعها الحالي⁽⁴²⁾. ورغم أن هناك شخصيات عسكرية تركية في ستينيات القرن الماضي كانت تحمل هذا التوجه نحو الشرق إلا أن الفرق بينهم وبين أحمد داود أوغلو يتمثل بتقليله من دور منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز لمصلحة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. فهو يرى أن وقوع تركيا في منتصف المنطقة الأفرو - أوراسية الواسعة يجعل من إمكان ربطها جغرافياً وثقافياً بمنطقة واحدة أمراً مستحيلاً، وذلك لأن أوراسيا ليست تلك المرتبطة بآسيا الوسطى والقوقاز كما صورتها الأوساط السياسية والأكاديمية والفكرية التركية، وإنما هي الأفرو - أوراسيا المرتبطة أكثر بجزيرة العالم بالمفهوم الجيوبوليتيكي الذي عناه هالفورد ماكيندر صاحب نظرية «قلب الأرض». وهذا الوضع المميز في قلب جزيرة العالم يفرض على تركيا أن تؤدي دوراً أكثر أهمية

John Agnew, *Geopolitics: Revisioning World Politics* (London: Routledge, 2003), pp. 86-93. (41)

(42) أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 102 - 105.

في السياسة الدولية، وأن تتميز بالفاعلية والإيجابية التي لن تتحقق إلا بالالتزام بستة مبادئ أساسية حددها في الآتي:

أولاً: التوازن السليم بين الحرية والأمن.

ثانياً: تفسير المشكلات مع دول الجوار.

ثالثاً: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار (مبدأ الدولة المركزية الفعالة).

رابعاً: اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

خامساً: اتباع أسلوب دبلوماسي جديد توازن فيه تركيا بين الشرق والغرب.

سادساً: تكون تركيا دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق رافعةً هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا من خلال نظرتها الأوروبية⁽⁴³⁾.

رابعاً: سياسة تفسير المشكلات

تقوم هذه السياسة على حل المشكلات المعلقة مع دول الجوار من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات وشراكات لتحويل العلاقات من صراعية إلى تعاونية وإخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء⁽⁴⁴⁾. وقد سعت تركيا إلى بناء علاقات تعاونية مع سورية بعد حالة من العداء كادت تصل إلى مرحلة الحرب في 1998. واتخذت تركيا مبادرات لحل النزاعات الثنائية وإنشاء مجالس للتعاون الاستراتيجي وإلغاء الشروط المطلوبة لتأشيرة الدخول لرعاية الدول المجاورة وإقامة مناطق للتجارة الحرة. وكانت الرؤية التي تقوم عليها سياسة تفسير المشكلات أن لتركيا دوراً مركزياً يحتم عليها التصرف كقوة ترسي النظام من خلال نظام إقليمي يقوم على عوامل الاستقرار بدلاً من حالة الاضطراب.

عملت تركيا على حل المشكلات كذلك مع أرمينيا ومع القبارصة اليونانيين، فدعمت خطة كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، الخاصة بالتطبيع مع قبرص. كما فتحت حواراً مع اليونان ومع حكومة كردستان في شمال العراق. وعملت على توسيع التفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي بغرض إقامة نطاق آمن حول تركيا. وقد ساعد على ذلك النمو الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

ومع الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية مع ما يعرف بالربيع العربي وجدت تركيا بيئة إقليمية مضطربة على حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية. فبدأت علاقاتها تسوء بإيران وبدأت تتدخل في الصراع في العراق حيث اتهمها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالتدخل في الشؤون الداخلية في بلاده وبدأت في دعم المعارضة السورية ضد حكومة الرئيس بشار الأسد

Ahmet Davutoğlu, «An Assessment of Turkey's Foreign Policy Vision,» *Insight Turkey*, vol. (43) 10, no. 1 (2008), pp. 79-80.

(44) أوغلو، المصدر نفسه، ص 612 - 613.

وبدأت تأخذ مواقف معادية تجاه قبرص واليونان بدعمها للقبارصة الأتراك، فتحولت علاقاتها من علاقة صداقة إلى علاقة عداة مع جيرانها.

تحولت السياسة التركية من انتهاج مبدأ سياسة تصفير المشكلات إلى ما عرفه أحمد داود أوغلو بـ«الدولة المركزية»، التي تعتمد على موقع الدولة الحضاري والجغرافي الذي يحتم عليها أن تؤدي دوراً استباقياً في تشكيل الأجهزة الفاعلة في دول جوارها. وهذا يعني توسيع نفوذ تركيا لدى جيرانها للتعامل مع المخاطر الأمنية الناجمة عن التحولات الداخلية في تلك الدول والتي تنذر بتحولت إقليمية خطيرة.

ما كان لرؤية أحمد داود أوغلو تلك أن تجد صداها لولا تبنيها سياسياً من جانب حزب العدالة والتنمية الذي استطاع أن يؤلف أكثر من ثماني حكومات متتالية في الحقبة 2002 - 2016 والذي امتك شعبية عريضة وموقفاً سياسياً قوياً مكنه من أن يكون أكثر ثقة بنفسه لتنفيذ رؤيته الخاصة في مجال السياسة الخارجية.

وفقاً لذلك التوجه بادر حزب العدالة والتنمية بإنشاء منظمة «تحالف الحضارات» التابعة للأمم المتحدة عام 2005 بالتعاون مع الحكومة الإسبانية بزعامة خوسيه لولي ثباتيرو. تلك المبادرة تسعى إلى إعطاء زخم للدور التركي العالمي مفاده أن عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يجعل منه نادياً مسيحياً. ويدعم هذا الدور التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي تحت حكم حزب العدالة والتنمية الذي شهد بين عامي 2002 و2007 نسبة نمو بلغت 6.5 بالمائة وقفزت إلى 9 بالمائة بين عامي 2010 و2011 رغم أنها تراجعت إلى 3.5 بالمائة في السنوات التالية؛ ووصل دخل الفرد سنة 2016 إلى تسعة آلاف دولار، وكان قد وصل في السنوات السابقة واللاحقة إلى 10 و11 ألف دولار. ويمكن ذلك قادة حزب العدالة والتنمية من التحرك النشط في المناطق التي كانت تصور سابقاً مناطق تهديد للأمن التركي كالشرق الأوسط؛ فقد قام وزير الخارجية أحمد داود أوغلو بزيارة إيران وسورية ثماني مرات مقابل زيارة واحدة لكل من أذربيجان وجورجيا بين عامي 2003 و2009؛ كما قام رئيس الوزراء التركي بما لا يقل عن سبع زيارات لقطر والسعودية في المرحلة نفسها مقابل زيارتين لليونان وبلغاريا وهما الدولتان المجاورتان لتركيا في أوروبا والبلقان.

قامت تركيا بتأسيس منتدى الأعمال الخليجي التركي الأول سنة 2012 والثاني سنة 2016، وحصلت على صفة مراقب في الجامعة العربية سنة 2003، وشاركت كضيفة في قمة الخرطوم عام 2006، وأطلقت قناة TRT Auago عام 2009 الموجهة نحو الشرق الأوسط وأفريقيا لتحل محل TRT Aurasqa الموجهة نحو آسيا الوسطى والقوقاز.

واصلت تركيا تقديم نفسها كقوة إقليمية ذات مكانة دولية من خلال حضورها في مختلف الفعاليات الإقليمية والدولية؛ إلا أن الارتباط بالاتحاد الأوروبي ظل حاضراً في السياسة التركية: ففي السنوات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية كان الاهتمام بالمسار الأوروبي عام 2005، وفي حزيران/يونيو 2006 كان التفاوض في موضوع العلوم والبحوث، وفي آذار/مارس عام 2007 خصص للسياسة الصناعية والشركات؛ إلا أن تلك المحادثات سرعان ما جمدت من طرف ألمانيا وفرنسا ليقترحا بدلاً منها عام 2009 شراكة مميزة لا انضماماً فعلياً.

استمرت العلاقة بين الأتراك والأوروبيين متقطعة فرضتها قضايا مثل اللاجئين السوريين التي سعى الاتحاد الأوروبي لتوظيفها لإلزام تركيا بضبط حدودها بينما اشترطت تركيا مقابل ذلك أن يعيد الاتحاد الأوروبي تحريك مفاوضات الانضمام. قال أحمد داود أوغلو إن الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يكون لاعباً في المسرح الدولي فعليه أن يحقق التعددية الثقافية والارتباط الاستراتيجي بأسيا متساوياً: «هل سيظل الاتحاد الأوروبي قوة قارية أم قوة عالمية؟»⁽⁴⁵⁾.

سعت تركيا للاستفادة من حاجة أوروبا إلى التخلص من تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة؛ فدعمت الكثير من المشاريع لنقل النفط والغاز الطبيعي من أوراسيا إلى أوروبا، مثل: مشروع الممر الجنوبي (Southern Corridor) لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى وجنوب القوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا؛ وخط غاز جنوب القوقاز (باكو - تبليسي - أرضروم) في أواخر عام 2006 لنقل الغاز الأذري من حقل شاه دنيز إلى تركيا. كما وقعت مذكرة تفاهم مع أذربيجان في كانون الأول/ديسمبر 2011 لبناء خط عابر للأناضول لنقل غاز المرحلة الثانية من مشروع شاه دنيز إلى الأسواق الأوروبية⁽⁴⁶⁾. إضافة إلى ذلك ارتبطت تركيا بعلاقات قوية في مجال الطاقة مع روسيا في المرحلة التي سبقت إسقاط الطائرة الروسية والملف السوري. وبلغ حجم التبادل التجاري مع روسيا نحو عشرة مليارات من الدولارات وأصبحت تركيا ثاني أكبر مشترٍ للغاز الروسي بعد ألمانيا⁽⁴⁷⁾. كما ارتبط البلدان بشبكة من أنابيب نقل الغاز الطبيعي ممثلة بخطوط أنابيب التيار الأزرق (Blue Stream) والتيار الجنوبي (South Stream) والتيار التركي (Turkish Stream) الذي وُقِع في تشرين الأول/أكتوبر عام 2016 لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا تحت مياه البحر الأسود بتمويل من صندوق الاستثمار المشترك. وشاركت تركيا مع إيران وأذربيجان وجورجيا في تطوير مشروع شاه دنيز(1) عام 2006، ومشروع شاه دنيز (2) عام 2013 لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي عبر أنبوب غاز الممر الجنوبي الذي يمر عبر الأراضي التركية. أرادت تركيا من كل ذلك توجيه رسالة إلى الأوروبيين إلى أهمية موقعها الجغرافي في علاقتهم الاستراتيجية شرقاً⁽⁴⁸⁾.

وعلى الرغم من نفي أحمد داود أوغلو أن تلك المشاريع لم تكن تهدف إلى إقصاء روسيا أو إيران عن المشهد الأوروبي واحتكار الفضاء الأوراسي كمسرح للسياسة التركية؛ إلا أن هذه الحجة لا تضعف رغبة تركيا في توظيف موقعها وفقاً لنظرية الحتم الجغرافي في علاقاتها السياسية بمحيطها الإقليمي.

(45) المصدر نفسه، ص 63.

(46) تامر بدوي، «تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية»، مركز الجزيرة للدراسات، 10 تموز/يوليو 2014، <<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391>>، html>

(47) Ersen, «The Evolution of Eurasia as a Geopolitical Concept in Post-cold war Turkey», p. 38.

(48) أحمد عزت بامير، أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وبحر قزوين والبحر المتوسط (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)، ص 241 - 247.

السياسة التركية تجاه إسرائيل

ترتبط سياسة تركيا تجاه إسرائيل بالصراع على الهوية بين القوميين الأتراك والإسلاميين. ففي الحقبة التي سيطر فيها القوميون على الحكم كانت العلاقات التركية - الإسرائيلية متينة. وعندما بدأت إسرائيل في انتهاك حرمت الأماكن الإسلامية المقدسة كالحرم الإبراهيمي، كانت الحكومة التركية لا تأبه لتلك الانتهاكات في مفارقة تجعلها تتساوى مع الدول التي تتسببها مجتمعات غير إسلامية. وكان أول تنبيه لذلك قد جاء من نجم الدين أربكان الذي دعا إلى تظاهرة احتجاجية ضد السياسة الإسرائيلية تجاه المقدسات الإسلامية في المدينة المقدسة. وقد أكسبت تلك التظاهرة نجم الدين أربكان شعبية ساعدته على تكوين حزب سياسي أدى دوراً كبيراً في الصراع على السلطة بين الإسلاميين والقوميين الأتراك. فبعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997 أعلن أربكان أن حكومته ستدعم علاقات تركيا بالدول الإسلامية والعربية، وأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي ورفع العقوبات الاقتصادية على العراق⁽⁴⁹⁾.

وبعد توليه الحكم دعم حزب العدالة والتنمية العلاقات التركية مع البلدان العربية والإسلامية وبدأ في تبني مواقف داعمة للقضية الفلسطينية رغم أن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عند قيامها عام 1948 مباشرةً بعد اعتراف الولايات المتحدة بها. وبنت معها علاقات من التقارب وصل حد التحالف في بعض الأحيان، حينما وقعت الدولتان اتفاقية عسكرية سرية في آب/أغسطس 1958 رداً على قيام الوحدة العربية بين مصر وسورية⁽⁵⁰⁾. وشمل ذلك الاتفاق تطوير التعاون الاستخباري بين جهاز الموساد الإسرائيلي وجهاز الاستخبارات التركي⁽⁵¹⁾.

الملاحظ أن العلاقات الإسرائيلية - التركية تحركها المخاوف التركية من العلاقات العربية. فكلما ساءت علاقتها بسورية والعراق التي كثيراً ما يتسبب فيها ملف توزيع مياه دجلة والفرات، توحدت العلاقات التركية - الإسرائيلية؛ فقد وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية للتعاون العسكري في 23 شباط/فبراير 1996 ووقّعا اتفاقية للتجارة الحرة في آذار/مارس 1996، واتفاقية للنقل البري في أيلول/سبتمبر 1997⁽⁵²⁾.

في إطار ذلك، نشير إلى انفتاح السياسة الخارجية التركية على أفريقيا عام 2005 من خلال الزيارة التي قام بها رجب طيب أردوغان إلى أثيوبيا وجنوب أفريقيا. وقد توجت الجهود الدبلوماسية التركية نحو القارة الأفريقية بقبول تركيا بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل من العام نفسه ونيلها موقع الشريك الاستراتيجي عام 2008 الذي مكنها من

(49) هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ص 166.

(50) عوني عبد الرحمن السباعوي، «تركيا والكيان الصهيوني»، الفكر السياسي (دمشق)، السنة 4، العدد 15 (2000)، ص 152.

(51) حسين غازي، «تركيا والعرب وإسرائيل»، الفكر السياسي، السنة 2، العددان 4 - 5 (شتاء 1998 - 1999)، ص 137.

(52) وليد رضواني، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950 - 2000 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2005)، ص 299 - 300.

استضافة مؤتمر قمة أفريقية - تركية تحت عنوان «التضامن والشراكة من أجل مستقبلنا» وكان من نتائج دعم الدول الأفريقية لتركيا نيلها مقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن في عام 2008. وساهمت تركيا من خلال المؤسسة التركية للتعاون عبر مكاتبها المنتشرة في السودان وإثيوبيا والسنغال في كثير من مشروعات التنمية داخل 37 دولة أفريقية، وقدمت مساعدات في المجالات الإنسانية لعدد من الدول الأفريقية. هذا عدا برنامجها الخاص بالتنمية الزراعية في أفريقيا (2008 - 2010) الذي هدف إلى تطوير الزراعة في 13 دولة أفريقية؛ والمساهمات التركية في معالجة الأزمات التي شهدتها بعض دول القارة الأفريقية عبر المنظمات الدولية⁽⁵³⁾.

خلاصة القول، هناك علاقة قوية بين الصراع الداخلي حول الهوية في تركيا وبين توجهات سياستها الخارجية. ومن خلال ذلك يمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجية التركية في التصاعد الذي تشهده تركيا حالياً في حركة الإسلام السياسي الذي دفع نحو انغماس تركيا في شؤون الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا، وذلك التوجه رهين بنتائج الصراع بين التيارات الإسلامية والتيار القومي، وهذا التيار الثاني الذي يجد مرجعية في الجيش والمحكمة العليا الحصن الحصين لحماية العلمانية.

ونتيجة هذا الصراع تتحكم فيه قضايا متعددة؛ فقبول تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي مثلاً من شأنه أن يرحح كفة العلمانيين القوميين، ويمكنهم من تأدية دور أكثر فاعلية وتأثيراً في السياسة الخارجية التركية؛ كما أن قدرة الإسلاميين وحلفائهم على التأثير في السياسة الخارجية التركية يعتمد على تمكنهم من المحافظة على نسبة عالية للنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ومعالجة مشكلة البطالة ومحاربة الفساد ومعالجة مشكلات الأقليات، وعلى رأسهم الأكراد، وتأمين الحدود التركية □

(53) خالد بقاص، «العلاقات التركية الأفريقية الجديدة: دراسة الأبعاد، والأهداف والنتائج»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص 248.